

حركة مستمرة

الهجرة بما لها من مزايا وعيوب تتزايد على مستوى العالم

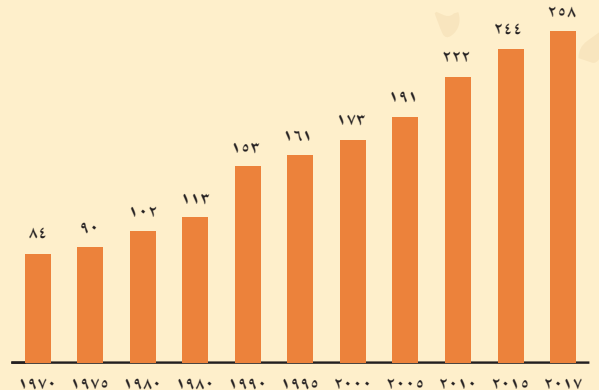
أن تؤدي إلى زيادة المعروض من العمالة، وتعزيز الإنتاجية، وتخفيف الضغوط على نظم المعاشات التقاعدية. ولكن ليست كل أشكال الهجرة تحدث في ظروف إيجابية. فقد أدت الصراعات وأشكال الاضطهاد إلى بلوغ عدد النازحين من أوطانهم ٦٨,٥ مليون شخص بحلول عام ٢٠١٧ — منهم ٢٥,٤ مليون لاجئ، و٣,١ مليون من طالبي اللجوء، و٤٠ مليوناً من المهجرين داخلياً في بلدانهم — وهو مستوى غير مسبوق في العقود الماضية. وكان أكثر من نصف اللاجئين من الأطفال، كثيرون منهم دون رفقة ذويهم أو منفصلون عنهم. وقد نزح ثلث اللاجئين إلى الاقتصادات الأقل نمواً حيث لا تصل غالباً طاقتها لاستيعابهم وإدماجهم إلى المستويات المتوقعة. وللهجرة أهميتها بالنسبة لتحقيق الرخاء الاقتصادي والتنمية البشرية والأمن، لذا فقد أصبح ضمان الهجرة الأكثر أماناً والأفضل تنظيماً من الأولويات العالمية. فالأمم المتحدة، على سبيل المثال، في سبيلها لاعتماد اتفاقيات عالميين لتحسين نظم حوكمة الهجرة. ولكن شيئاً واحداً يبدو واضحاً، وهو أنه لا يسع أي بلد معالجة قضايا الهجرة وحده. فالتحديات العابرة للحدود تتطلب حلولاً عابرة للحدود. ^{FD}

إعداد جيا فينغ، مسؤولة شؤون التواصل في إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي.

وسائل النقل الحديث والتكنولوجيا الرقمية تسمحان للناس بالتنقل بسهولة عبر الحدود. فعلى مستوى العالم، نجد أن هناك ٢٥٨ مليون شخص، أو ٣,٤٪ من سكان العالم، يقيمون بعيداً عن مسقط رأسهم. وقد ارتفعت أعداد المهاجرين الدوليين حالياً إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في سبعينات القرن الماضي. والهجرة الدولية تأخذ في الوقت الحالي أشكالاً مختلفة، فالمهاجرون لأغراض اقتصادية يغادرون بلدانهم بمحض إرادتهم بحثاً عن العمل، بينما يضطر اللاجئون إلى الفرار من بلدانهم بسبب الصراعات وأعمال العنف. وبينما يمكن أن تحقق الهجرة مكسباً اقتصادياً، فإنها قد تشكل أيضاً تحدياً جسيماً على المستوى السياسي وعلى صعيد السياسات. والعمل هو الحافز الأساسي للهجرة. فالعمالة المهاجرة تمثل الثلثين من إجمالي المهاجرين الدوليين، ويتجه أغلبها إلى البلدان مرتفعة الدخل. وبالنسبة لهؤلاء الأفراد وأسرههم فإن الهجرة قد تعود عليهم بمكاسب كبيرة على مستوى الدخل والتعليم والصحة. وبالنسبة لبلدان موطنهم الأصلي، قد تؤدي الهجرة إلى تخفيض معدلات البطالة وتعزيز نقل المعرفة. كذلك توفر تحويلات المغتربين التي يرسلها المهاجرون إلى موطنهم الأصلي — والتي بلغت ٦١٣ مليار دولار في ٢٠١٧ — قدراً من التدفقات المالية ومصدراً ثابتاً للدخل. وبالنسبة لبلدان المقصد، فإن الهجرة الوافدة يمكن

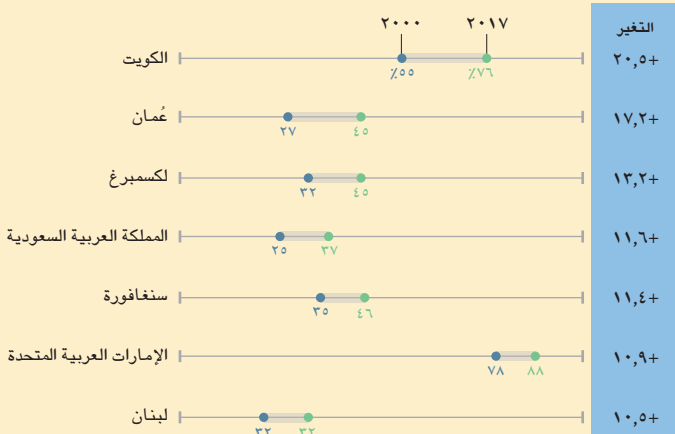
تزايد الهجرة الدولية

زيادة مطردة في أنحاء العالم (عدد المهاجرين الدوليين، بالمليون)



المصدر: تحديث تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٨.

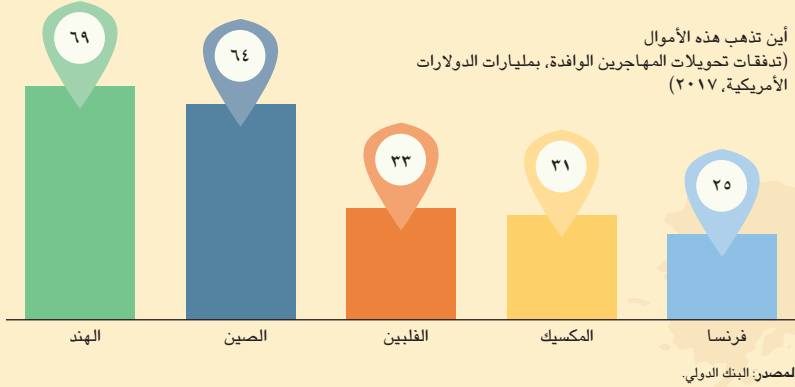
تغيرات هائلة، لا سيما في الخليج (نسبة المهاجرين الدوليين، ٢٠٠٠-٢٠١٧، ٪)



المصدر: الأمم المتحدة.

الهجرة يمكن أن تحقق مكسبا ...

٤٦٦ مليار دولار، أو ٧٦٪ من تحويلات المغتربين العالمية تتدفق إلى الاقتصادات النامية، متجاوزة ثلاثة أضعاف المساعدات الإنمائية الرسمية تقريبا في ٢٠١٧



بعد الانتقال إلى اقتصاد متقدم، حقق المهاجرون من أفقر البلدان ما يلي:

زيادة قدرها ١٥ ضعفا في الدخل



مضاعفة معدلات الالتحاق بالمدارس



تخفيضاً قدره ١٦ ضعفا في معدلات وفيات الأطفال

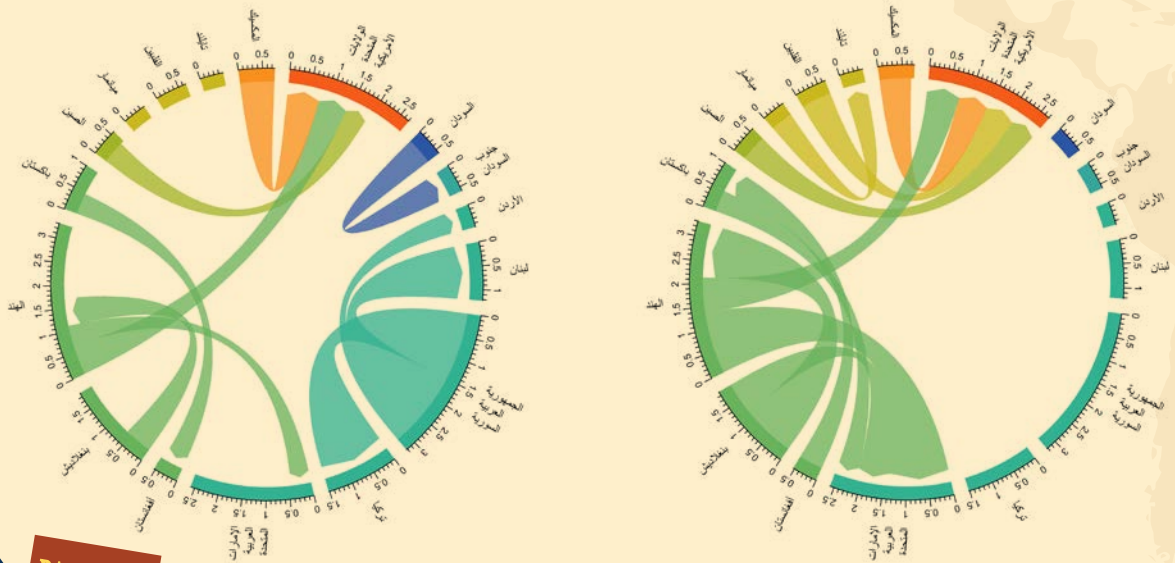


... لكنها أيضا قد تشكل تحديا

خلقت أزمة اللاجئين في سوريا والسودان أربعة من أكبر عشرة تدفقات للهجرة في العالم خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٠. وفي الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٠ أعيد توطين كثير من اللاجئين الذين نزحوا من أفغانستان إلى باكستان خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٥، مما أدى إلى حدوث تدفق عكسي.

أكبر عشرة ممرات للهجرة، ٢٠١٥-٢٠١٠ (عدد المهاجرين، بالمليون)

أكبر عشرة ممرات للهجرة، ٢٠١٠-٢٠٠٥ (عدد المهاجرين، بالمليون)



المصدر: التقديرات والعرض المصور للبيانات من إعداد «غاي أبل» (Guy J. Abel). ملحوظة: بعض البلدان لا تتوفر عنها بيانات كاملة لأنها لم تكن ضمن أكبر عشرة ممرات، ولكن تم الإبقاء عليها لأغراض المقارنة.



من جميع اللاجئين في ٢٠١٧ نزحوا إلى خمسة بلدان فقط، هي أفغانستان وميانمار والصومال وجنوب السودان وسوريا.

٨٥٪

من جميع اللاجئين في ٢٠١٧ جاءوا من خمسة بلدان فقط، هي أفغانستان وميانمار والصومال وجنوب السودان وسوريا.

٦٨٪